

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الأستاذ ناجم رقاني / رئيس الغرفة الجهوية لموثقي ناحية الوسط في اليوم الدراسي المنعقد بفندق الأوراسي حول موضوع "دور الموثق في تطبيق أحكام قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل" يوم الإثنين 05 ماي 2025.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد وزير العدل حافظ الأختام
السيدة رئيسة مجلس قضاء الجزائر
السيد النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر
السيد رئيس الغرفة الوطنية للموثقين
السادة ممثلي السلطات العمومية المختلفة كل باسمه وصفته ومركزه
السادة الإطارات والمسؤولين في القطاعات المختلفة كل باسمه وصفته ومركزه
السادة الضيوف الكرام
الأساتذة المتدخلين في هذا الملتقى الوطني،
السادة المشاركين في هذا الملتقى الوطني،
السادة أسرة الإعلام ،

الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني ويسعدني أن أقف اليوم بينكم في هذا اليوم الدراسي الهام الذي تنظمه الغرفة الجهوية لموثقي ناحية الوسط، بالتنسيق والتعاون مع مجلس قضاء الجزائر، لمناقشة موضوع في غاية الأهمية والحساسية، ألا وهو " دور الموثق في تطبيق أحكام قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل."

- **حيث أنني أعتزم مشاركة السيد** وزير العدل حافظ الأختام، في هذه المناسبة الطيبة لأتقدم له بكل عبارات الشكر والعرفان، على الجهود الكبيرة والدعم المستمر الذي طالما يقدمه لمهنة الموثق ولهيئات التوثيق لغرض الرقي بالمهنة وتطويرها ورقمنة العمل التوثيقي، حتى تؤدي دورها الهام في تقديم أرقى الخدمات العمومية عن طريق العقود الرسمية وآثارها الإيجابية في استقرار المعاملات وتوفير الأمن التعاقدي بين أطراف العقد، وتوفير الأمن القانوني في المجتمع، وخلق بيئة متوازنة ومستقرة بسبب تجنب المنازعات وتخفيض نسبته، الشيء الذي يساهم في تخفيف العبء على السلطات القضائية حتى تؤدي دورها في الفصل في المنازعات بالنوعية والسرعة المطلوبة لتكون أداة ردع لكل من يخالف القانون، الأمر الذي سيثبج على العمل والنشاط والنمو والتطور ويساهم في تحسين مناخ وبيئة الاستثمار للوصول الى الاقتصاد القوي، الذي يعود بالنفع العام على الدولة والشعب.

- **إن هذا اليوم الدراسي**، جاء كنتيجة وثمره لمجموعة من الأيام الدراسية والتكوينية التي انعقدت على مستوى التنسيقيات التابعة للغرفة الجهوية لموثقي للاحية الوسط، تنفيذا للبرنامج المسطر من طرف وزارة العدل والذي يندرج ضمن السياسة العامة المنتهجة من طرف الدولة، وتطبيقا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

- **هذا الموضوع يشكل اليوم** تحديا كبيرا أمام العالم بأسره، ويتطلب منا، كموثقين أن نكون على أعلى مستويات اليقظة والمسؤولية، وأن نضطلع بدورنا الوطني والقانوني بكل صرامة وجدية، وبالتطبيق الصارم لقواعد ممارسة المهنة وذلك عن طريق التحلي بالنزاهة والصدق والأمانة، ثم التطبيق الصارم للترسانة القانونية الموجودة في هذا المجال لا سيما أحكام القانون 05-01 المعدل والمتمم بالقانون 23-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، وكل نصوصه التنظيمية والتطبيقية وكذلك تطبيق أنظمة بنك الجزائر وغيرها من التوجيهات الصادرة عن السلطات العمومية.

- **اسمحوا لي في البداية**، أن أرحب بكم جميعا، كل باسمه ومقامه، وأن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكم على حضوركم ومشاركتكم الفعالة في هذا اللقاء، واشكر أيضا كل من شارك في تحضير وتنظيم هذه التظاهرة المهنية، التي أصرينا بأن تكون بصفر (0) ورق مستعملين تكنولوجيات الرقمنة الحديثة في كل أطوار أشغالها، متمنيا أن تشمل الرقمنة كل العمل التوثيقي في كل المكاتب العمومية للتوثيق في القطر الوطني وهيئات التوثيق

- **أيها الحضور الكريم**، إن الموثق في الجزائر يلعب دورا محوريا في ضمان استقرار وشفافية المعاملات القانونية والمالية المختلفة والمتنوعة، وهو في موقع استراتيجي يجعله في المواجهة في خط الدفاع الأول ضد محاولات استغلال العقود الرسمية كوسيلة لتبييض الأموال أو تمويل الأنشطة غير المشروعة.

- **فالعقود التي يبرمها الموثق**، كما تعلمون، متعددة ومتنوعة، وتشمل جميع المجالات والميادين وهي ذات قيم مالية مختلفة تصل الى مبالغ كبيرة وفلكية، مما يجعلها عرضة للاستغلال من قبل ذوي النوايا السيئة، إن لم يتحلى ويتصف الموثق باليقظة الكاملة، وأن يمارس بضمير مهني صادق.

- **ومن هذا المنطلق**، يتوجب علينا أن نرفع من نسبة الوعي واليقظة المهنية، وأن نغلق كل المنافذ والثغرات التي قد تُستغل في عمليات تبييض الأموال، وهذا يتطلب منا فطنة قانونية ومعرفة دقيقة بتقنيات وآليات التحايل المالي.

- **وفي هذا الشأن**، ومن باب التذكير، فلقد أثبتت التجارب العالمية أن مكافحة هذه الجرائم وغلق المنافذ والأبواب إليها، يتطلب تطوير النظام المصرفي ورقمته إضافة إلى تحديث النظام الجبائي وتبسيطه عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم وتبسيطها، مما سيشجع المتعاملين والتجار ومختلف شرائح المجتمع على التصريح بجميع عائداتهم المالية وغيرها بكل شفافية ووضوح، وهذا ما يجعل الأموال وحركتها تكون متداولة تحت الرقابة البنكية، من أجل خلق بيئة اقتصادية ومالية شفافة، الأمر الذي يعتبر هو السبيل الوحيد لتعزيز الثقة بين افراد المجتمع، ونشر الأمان والائتمان والطمأنينة لدى كل شرائح المجتمع.

- **كما أستغل هذه الفرصة لمناشدة** كافة السلطات المختصة في الدولة، للعمل على توفير الميكانيزمات وخرائط الطرق والبرامج الفعالة والخطط الداخلية لكل قطاع والآليات التي تسهل عملنا كموثقين في مواجهة تحديات مكافحة تبييض الأموال

- **وفي المقابل أدعو إلى توفير** الحماية الكاملة للموثق من أي مخاطر قد تهدده أو تلحق به بسبب أداء دوره الإيجابي في هذا المجال، وإننا نطالب برقمنة هذه العملية عن طريق تشفير الاخطارات بالشبهة التي يقوم بها الموثقون، وإننا نلج على هذا المطلب وبكل قوة، لتشجيع ولدعم الموثقين على أداء الدور المرجو منهم، تصديا لهذه الظواهر التي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل كافة أشكال الجرائم المنظمة، التي تنخر المجتمعات وتهدد استقرارها، وهذا ما يتطلب منا جميعا التعاون والتنسيق من أجل التصدي لها بكل قوة وفعالية.
- **وفي هذا السياق،** أدعو زملائي الموثقين إلى الالتزام باليقظة التامة، والتحلي بالصرامة المطلوبة في أداء مهامهم، وتطبيق تدابير العناية الواجبة بأصنافها حسب الحالة، وممارسة إجراء الاخطار بالشبهة متى توفرت عناصر الشبهة، وعلينا أن نكون جنودا مجندين لحماية مصالح البلاد، وأن نساهم في تنفيذ برنامج الدولة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها منطقتنا والعالم بأسره.
- **أيها السادة،** إن التحديات التي نواجهها تتطلب منا أن نتسلح بالوعي الكبير، وأن نعمل جميعا، كل من موقعه ومن مكانه، في اتجاه واحد، نحو خير البلاد وصلاح العباد.
- **كما أننا من خلال هذا اللقاء،** نسعى إلى التحسيس والتكوين للسادة الموثقين في هذا الموضوع الهام، والذي سيكون من خلال نقاش مثمر وتبادل أفكار وخبرات، خاصة مع السادة القضاة من أجل توحيد الرؤى المشتركة فيما يخص العمل القضائي والعمل التوثيقي لضمان ممارسة مهنية آمنة، وغايتنا الخروج في هذا اللقاء المهني والعلمي بتوصيات فعالة وعملية تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة لمكافحة هذه الظواهر الخطيرة.
- **إن التنسيق بين القضاة والموثقين** سيؤدي حتما الى تعزيز بنية الدولة الاقتصادية والأمنية لتحقيق الأهداف السامية للوصول نحو مجتمع راقي ودولة قوية ومتطورة.
- وفي الختام، وحتى أفسح المجال للانطلاق في أشغال هذا اليوم الدراسي، أختتم كلمتي بتمنياتي لهذا اليوم الدراسي أن يتكلل بالتوفيق والنجاح.
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الغرفة الجهوية لناحية الوسط
الأستاذ / ناجم رقاني